

وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ
الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا
يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١٠٠﴾

رقم الإصدار: 1447 هـ / 021

2025/10/24

الجمعة، 02 من جمادى الأولى 1447 هـ

بيان صحفي

"حرب النقاب" الشعبوية صدى حديث للاستعمار الأوروبي

يُستخدم لتجاهل الإبادة الجماعية في غزة ونزع الهوية الإسلامية للمرأة المسلمة

(مترجم)

تشهد الساحة السياسية اليوم حملة صليبية شعبية جديدة من أحزاب وحكومات ديمقراطية يمينية تدعو إلى حظر النقاب، وقد انضمت إلى هذه الموجة كل من أستراليا وإيطاليا والبرتغال. وتُعد هذه الدول جزءاً من مجموعة أوسع من الدول الأوروبية المعادية التي حظرت النقاب بالفعل، حيث سبق أن فرضت فرنسا وبلجيكا والدنمارك وسويسرا حظراً شاملاً للنقاب في جميع الأماكن العامة، في حين تطبق هولندا وألمانيا حظراً جزئياً في أماكن محددة كالمؤسسات التعليمية والدوائر الحكومية. أما في المملكة المتحدة، فيتركز الجدل حول أماكن العمل والقوى العاملة، حيث تزعم الأحزاب اليمينية مثل حزب الإصلاح البريطاني أن النقاب يعيق الاندماج والتواصل والأمن، ويصفونه بأنه رمز للانقسام.

هذه الحرب على النقاب ليست ظاهرة حديثة، بل هي فصل جديد في تاريخ طويل من العداء الغربي العلماني تجاه الإسلام والمسلمين. ويجري استغلال هذا العداء التاريخي المتجذر كأداة لصرف الأنظار عن الأزمة الاقتصادية العميقة التي تعانيها المجتمعات العلمانية الغربية نتيجة فشل نموذج الرأسمالية العالمية.

تستغل الأحزاب اليمينية من مثل حزب أمة واحدة بقيادة بولين هانسون في أستراليا، وحزب إخوة إيطاليا بقيادة جورجيا ميلوني، وحزب تشيغا بقيادة أندريه فينتورا في البرتغال، يستغلون النقاب كرمز للتقليل من شأن المرأة المسلمة، وفرض استيعابها القسري داخل المجتمع، وتحويل انتباه الرأي العام عن الأزمات الحقيقية الناتجة عن فشل الدولة.

هذا الجدل المستمر منذ قرون حول لباس المرأة المسلمة يعيد إلى الأذهان ما عُرف بـ"المهمة التمدينية" الاستعمارية الأوروبية وصراع الحضارات، لكن بنسخة معاصرة موجهة لجمهور القرن الواحد والعشرين الذي أنهكته الأنظمة الرأسمالية المفلسة والمتحيزة. إنها استراتيجية مدروسة تهدف إلى تحويل المعاناة الاقتصادية الحقيقية إلى حرب مصطنعة ضد الإسلام والمسلمين.

كما أن ما يُعرف بـ"النسوية القومية" وهو استغلال السياسيين لخطاب حقوق المرأة لتبرير السياسات المعادية للإسلام مثل حظر النقاب، يعيد إنتاج الخطاب الاستشراقي الاستعماري الذي صوّر البلاد الإسلامية والنساء المسلمات على أنهن متخلفات، ويشكلن تهديداً، ويحتجن إلى الإنقاذ.

إن مقترحات حظر النقاب في إيطاليا وأستراليا تستهدف تحديداً النساء المسلمات، اللواتي هن أصلاً الضحايا الرئيسيات لهجمات الإسلاموفوبيا.

ففي أستراليا، تُظهر بيانات سجل الإسلاموفوبيا الأسترالي تقرير 2024 السنوي أن 75% من الهجمات المعادية للإسلام تستهدف النساء والفتيات. وبالمثل، تشير بيانات الوكالة الأوروبية لحقوق الأساسية إلى أن 65% من المسلمين في إيطاليا يعانون من التمييز، وأن النساء هن الأكثر استهدافاً. وفي الوقت نفسه، في البرتغال، تتصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا بشكل ملحوظ، وهي مرتبطة مباشرة بصعود حزب اليمين المتطرف تشيغا بقيادة أندريه فينتورا، الذي يصور الإسلام كتهديد لهوية البرتغال والغرب النصراني. إن فرض حظر النقاب في هذه الدول سيُضفي شرعية قانونية على التحيزات نفسها التي تعاني منها النساء المسلمات أصلاً.

علاوة على ذلك، لا يمكن تجاهل النفاق السياسي للأحزاب اليمينية التي تتشدد بالحديث عن ملابس النساء المسلمات في الوقت الذي تشهد فيه دولها أزمة عنف رجولي مروعة ضد النساء:

• في أستراليا، تُقتل امرأة على يد شريكها تقريباً كل أسبوع (المعهد الأسترالي لعلم الجريمة، 2023-2024).

• في إيطاليا، تُقتل امرأة كل ثلاثة أيام، في مؤشر على أزمة مخزية (وزارة الداخلية الإيطالية، 2024).

• في البرتغال، يُعتبر العنف المنزلي الجريمة الأكثر تبليغاً عنها، حيث تمثل النساء 85% من الضحايا.

إن تجاهل هذه الأزمات الإنسانية، بينما يتم تضخيم خطر قطعة قماش واعتبارها تهديداً أمنياً، يكشف النفاق الصارخ لهؤلاء الذين يدعون حماية النساء.

إن حظر النقاب يمثل خياراً متعمداً من الطبقة السياسية لتجاهل القضايا الإنسانية الحقيقية التي تشغل الرأي العام. ففي الوقت الذي خرج فيه مئات الآلاف من الناس في مسيرات - على جسر سيدني هاربر في أستراليا، وفي الساحات الإيطالية، وشوارع لشبونة - للاحتجاج على الإبادة الجماعية بحق المسلمين في غزة، التي يرتكبها كيان يهود الغاصب والمجرم، اختار السياسيون بدلاً من ذلك خوض حرب ثقافية تقوم على ثنائية "نحن ضدهم".

إن هذا الهجوم المباشر على لباس المرأة المسلمة، والذي يوظف خطاب الأمن القومي لتصوير النقاب كتهديد وجودي للأمن والهوية الوطنية والقيم العلمانية، يؤدي إلى شرعنة مشروع قسري للاندماج القهري، ويُجبر النساء المسلمات على التخلي عن هويتهن الإسلامية والامتثال لهويات قومية علمانية مفروضة.

يجب علينا نحن المسلمات، أن نتمسك بعقيدتنا الإسلامية، وأن نتذكر وعد الله سبحانه وتعالى بالجزاء العظيم للصابرين الثابتين على دينهم في أوقات الشدة والابتلاء، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.



القسم النسائي

في المكتب الإعلامي المركزي

لحزب التحرير

تلفون/فاكس: 009611307594 جوال: 0096171724043

بريد إلكتروني: ws-cmo@hizb-ut-tahrir.info

موقع حزب التحرير
www.hizb-ut-tahrir.org
موقع المكتب الإعلامي المركزي
www.hizb-ut-tahrir.info